السنة: الخامسة المجلد: 05 العدد: 01 ص ص: 15 - 42
ISSN 2543-375X EISSN 2676-1645

الحرب على الإرهاب في منطقتي الشرق والغرب الأفريقي وأثرها على الأمن الإقليمي

The war on terror in the East and West African regions And its impact on regional security

نسيم بلهول[1]، حامعة البليدة 02
nassaiki@yahoo.fr
نسيمة حمداد، جامعة البليدة 02
Hamdadofarial33@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2019/08/20 **تاريخ القبول: 2019/11/22**

ملخص:

يناقش المقال امتدادات الحرب على الإرهاب المعلنة أمريكيا إلى أفريقيا. فعقب تفجيرات 11 سبتمبر 2001 سارعت الدول الأفريقية - كغيرها من دول العالم – بإعلان إدانتها لتلك التفجيرات، انقلبت خلالها السياسة الأمريكية رأسا على عقب، وقامت بتحريك أساطيلها الحربية وجيوشها نحو الشرق الأوسط. كما وقامت باحتلال أفغانستان بقصد ضرب معاقل طالبان وتنظيم القاعدة. وبعد فترة وجيزة قامت باحتلال العراق تحت دعاوى امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل. كما أعلنت الحرب ضد الإرهاب حين أعلنها الرئيس بوش الإبن أنها حرب غير محددة الزمان والمكان والأعداء، بل هي حرب ضد جميع الإرهابيين في أي زمان ومكان. وفي خضم هذا الهيجان الأمريكي لم تسلم أفريقيا من الضغوط الأمريكية بأن تتعاون معها في حربها ضد الإرهاب كمحاولة منها لإبعاد شبهة التواطؤ عن نفسها، مع إبداء بعض الدول لتحفظاتها بالمطالبة بعدم توسيع نطاق الحرب أو تقديم الأدلة الكافية قبل معاقبة المتورطين في العمليات الإرهابية. وحتى الدول المعروفة بموقفها العدائي من السياسة الأمريكية لم تجد أمامها سوى الموافقة على دعم الولايات المتحدة

[1]- المؤلف المراسل

في حربها ضد الإرهاب، لتصبح كلا من منطقتي شرق وغرب أفريقيا أحد أهم مسارح عمليات تلك الحرب في القارة الأفريقية.

الكلمات المفتاحية: الإرهاب – أفريقيا – الحرب – جيش الرب – بوكو حرام.

Abstract:

The article discusses the US-declared war on terror's extensions to Africa. In the aftermath of the September 11, 2001 attacks, African countries, like other countries in the world, were quick to condemn the bombings, during which US policy was turned upside down and moved their warships and armies into the Middle East. It has occupied Afghanistan with the intention of striking the Taliban and al Qaeda strongholds. Soon after, it invaded Iraq under the pretext of possessing weapons of mass destruction. The war on terror was declared when President Bush declared it an indefinite war of time, place and enemies. It was a war against all terrorists at any time and place.

In the midst of this American frenzy, Africa has not been spared from the American pressure to cooperate with it in its war against terrorism in an attempt to remove the suspicion of complicity from itself, with some countries expressing their reservations to demand not to expand the scope of the war or provide sufficient evidence before punishing those involved in terrorist operations. Even countries known for their hostile stance towards US policy have only had to agree to support the United States in its war on terrorism, making both East and West Africa one of the most important theaters of operations in that continent.

Keywords: Terrorism, Africa, War, Lord's Army, Boko Haram.

مقدمة:

في حقيقة الأمر، ترتبط الحرب على الإرهاب في أفريقيا بأحداث تفجير سفارتي الولايات المتحدة الأمريكية في كل من نيروبي ودار السلام سنة 1998م. حينها رصدت المخابرات المركزية الأمريكية ما يقارب 34 دولة أفريقية يتعشعش في أراضيها تنظيم القاعدة، من بينها: كينيا وأوغندا

وتنزانيا. لتجد أغلب الدول الأفريقية نفسها مجبرة على الإنخراط في الحرب الأمريكية على الإرهاب، وهذا بعد أن تحسست رأسها من تلك الحرب.

ولقد عاد الإهتمام بأفريقيا ودورها في مكافحة الإرهاب، ليس من منطلق كونها فاعل أساسي، لكن بحكم أنها كانت ولا تزال حلقة ضعيفة وملاذ آمن للعديد من التنظيمات الإرهابية، وذلك في ظل تردي أوضاع القارة السياسية والاقتصادية (كين وتيم، 2005، ص ص 15 – 22). ولعل أبرز ما يشير إلى ذلك، هو اجتماع مسئولين من الإدارة الأمريكية مع مبعوثي الدول الأفريقية في الولايات المتحدة وذلك في الرابع عشر من سبتمبر من سنة 2001م، أي بعد أحداث 11 سبتمبر بثلاثة أيام فقط. حيث عرضت الولايات المتحدة على الدول الأفريقية جملة من المطالب من أهمها المشاركة الكاملة للدول التي يمثلها هؤلاء السفراء في التحالف الأمريكي ضد الإرهاب (Mair, 2007, pp 92-93).

وقد عبرت "سوزان رايس – Suzan Rice" والتي شغلت منصب مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية في الفترة ما بين 1997 إلى 2001 عن موقع أفريقيا في الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، وهذا في مقالة نشرت في صحيفة "الواشنطن بوست" في 11 ديسمبر 2001" بالقول: "إن أفريقيا تعد بمثابة البطن الرخوة أمام الإرهاب العالمي. فالإرهاب الموجه إلى الولايات المتحدة يعيش أيضا في أفريقيا، وهو ما أوضحه الهجوم على سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا عام 1998.

إن خلايا تنظيم القاعدة تنشط في كافة أنحاء القارة، وتضطلع المنظمات الإرهابية بتخطيط وتمويل وتنفيذ العمليات الإرهابية في مناطق كثيرة من أفريقيا. كما تستفيد تلك المنظمات من انعدام الرقابة على الحدود بين البلدان الأفريقية، وضعف القانون والمؤسسات القضائية، وقوى الأمن. فتقوم بتحريك الرجال والسلاح والمال من أفريقيا باتجاه بقية أنحاء العالم. كما وتقوم باستغلال السكان الفقراء والمنطلقات الدينية أو العرقية للمساعدة في تجنيدهم" (Ted, 2002, pp1-2).

وبناء على ذلك نقف أمام الإشكالية الآتية:

ما هي انعكاسات الانضمام الأفريقي إلى الحرب الأمريكية على الإرهاب على أمن القارة بوجه عام، والجزء الشرقي منها والغربي بوجه خاص؟

ترتبط هذه الإشكالية مع متغيرين اثنين للدراسة، هما كالآتي:

المتغير الأول: منطقة شرق وغرب أفريقيا: وما توفره هاتين المنطقتين من ملاذات آمنة للتنظيمات الإرهابية، نظرا ومجموعة من الظروف التي تساعد على ذلك وتحول جغرافيا المنطقتين إلى ما يسمى بمناطق رمادية، يصبح من خلالها الأمن رخوا نظرا وتدهور الأوضاع الإقتصادية، وهو ما يعزز من فرص اختراق التنظيمات الإرهابية لمجتمعات تلك المناطق المستهدفة ويوسع حيز أدوارها في تلك الجغرافيات الهشة من القارة. هذا إلى جانب، غياب الديمقراطية، والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان، والذي يساهم بشكل ملحوظ في تقلص الأمن الوطني وهذا أمام بزوغ عناصر وجماعات متطرفة تهدد أمن الدولة والإقليم معا.

المتغير الثاني: الحرب على الإرهاب ومن ثم الواقع الجديد للأمن في تلك المناطق: فتوسعة الحرب على الإرهاب في كل من منطقتي شرق وغرب أفريقيا، في ظل واقع غير مستقر للمنطقتين، من شأنه أن يعمق من مآسي معادلة الأمن في تلك النقاط الجغرافية الرخوة من القارة الأفريقية. واللتان تستقطبان في نفس الوقت اهتماما دوليا متزايدا، خاصة وأنها تشكل أحد محطات الإغراء الإقتصادي الأكثر تركيزا في السنوات الأخيرة.

ولصعوبة تفكيك الإشكالية أعلاه، نظرا لاعتبارات كثيرة تساهم في تعقيد معادلة الأمن في هاتين المنطقتين، نبني الفرضية التالية:

كلما زاد انتشار التنظيمات الإرهابية في منطقتي شرق وغرب أفريقيا، كلما تقلصت مساحة الأمن الإقليمي لصالح تدخل القوى الدولية في المنطقة.

فالمحددات الإستراتيجية الثابتة لمنطقتي شرق وغرب أفريقيا، مثل: الموقع الإستراتيجي للمنطقتين والثروات التي تزخر بها، إلى جانب خطوط التجارة تدفع دوما إلى توكيد أهمية تلك المنطقتين في منظومة السياسة الخارجية للقوى الدولية. وهو ما ينعكس على رؤى وتصورات تلك القوى بشأن

المشكلات التي تعانيها تلك المنطقتين من الجسد الأفريقي، وعلى طبيعة الحرب ضد الإرهاب في ذلك الجزء المهم من القارة.

المواقف الأفريقية إزاء الحرب على الإرهاب

قبل كل شيء، يمكن التمييز بين أربعة مراحل واضحة للإرهاب في القارة الأفريقية، وهي كما يلي (Sam, 2006, pp 27-28):

المرحلة الأولى: عُرفت تلك المرحلة بمرحلة الإستعمار. وشهدتها معظم دول القارة من الشمال (الجزائر) حتى أقصى الجنوب (جمهورية جنوب إفريقيا). وفى تلك المرحلة ارتبطت الأعمال "الإرهابية" بقضايا التحرر الوطني الإفريقي ومكافحة الإستعمار واستهدفت في معظمها قوى الإحتلال والجماعات البيضاء. كما وحظيت تلك الأعمال بالشرعية الوطنية والمشروعية الدولية، وهذا على الرغم من وصمها بالإرهابية وذلك من جانب النظم الإستعمارية والعنصرية الحاكمة. وكانت الأسباب الرئيسية المحركة لأعمال العنف من جانب تلك الحركات الوطنية هي الممارسات الإستعمارية التمييزية العنصرية ضد المواطنين، والرغبة في تمكين الأفارقة سياسيًا واقتصاديًا، وكذا اجتماعيًا.

المرحلة الثانية: عُرفت تلك المرحلة بمرحلة الإستقلال الوطني، وتميزت فيها الأعمال "الإرهابية" بأنها اتخذت طابعًا أهليًا داخليً: ا حيث ارتبطت بالحروب الأهلية، وحركات التمرد، والإنقلابات. وكانت أطرافها الأساسية إفريقية خالصة في معظمها. وكانت أعمال ومساعي تلك الحركات المتمردة لم تكن لتحظى في مجملها بالإعتراف الخارجي، بل نظر إليها من قبل البعض على الساحة الإفريقية على أنها خيانة لمبادئ الوحدة الإفريقية وذلك في ظل سعيها لمزيد من تفتيت القارة. ولذلك اقتصرت شرعيتها- في كثير من الأحيان-على الجماعة الأثنية أو الإقليمية القائمة بهذا التمرد. (Sam, p29). ومن أمثلة ذلك، ما حدث في السودان منذ عام 1955م-1972م، ثم 1983- 2005م، وما حدث في "بيافرا" بنيجيريا في الستينيات. وتجدر الإشارة إلى أنه من بين النظم السياسية الإفريقية المختلفة لم يعترف سوى النظام الإثيوبي وهذا في عهد الرئيس "منغستو هيلا ماريام" باستخدام الإرهاب قصد مواجهة عمليات التمرد

والإنفصال، حيث ادعى النظام أنه استخدم "الإرهاب الثوري الأحمر ضد الإرهاب الأبيض المناوئ للثورة".

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي ارتبطت فيها الأعمال "الإرهابية" بقضايا غير إفريقية. حيث شهدت القارة منذ سبعينيات القرن العشرين امتدادات لآثار الصراع العربي الصهيوني، حملت وقوع بعض الأعمال التي وصفت بـ" الإرهابية" على الساحة الإفريقية. من بين تلك الأعمال اختطاف طائرة "إيرباص" الفرنسية عام 1976م من أثينا (اليونان)، والتوجه بها إلى كمبالا (أوغندا)، وهو ما نظر إليه على أنه تعاون بين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ونظام عيدي أمين في أوغندا. وفي أعقاب عملية الإنقاذ التي نفذتها وحدات صهيونية بتسهيلات كينية لركاب الطائرة، شهدت مدينة (نيروبي) تدمير أحد الفنادق الرئيسية بها، مما دفع البعض إلى اتهام الفصائل الفلسطينية بهذا العمل، ليضاف إلى رصيد الأعمال "الإرهابية" ذات الصلة بالصراع العربي الصهيوني على الساحة الإفريقية، والتي كان من بينها كذلك اختطاف طائرة تابعة للخطوط الجوية الألمانية من مطار مقديشو (الصومال) على أيدي مجموعة من الفلسطينيين.

ويمكن القول، إن العوامل الأساسية المحركة لأعمال العنف المرتبطة بالقضية الفلسطينية، هي التعاطف مع حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وتنامي الشعور بانعدام العدالة الإجتماعية في الأراضي المحتلة، وكذا فشل المجتمع الدولي في وضع قرارات مجلس الأمن موضع التنفيذ.

المرحلة الرابعة: تعتبر هذه المرحلة أخطر مراحل العنف التي شهدتها القارة الأفريقية، حيث اتخذ العنف فيها الطابع المؤسسي المنتشر داخليًا والمدعوم خارجيًا من بعض التنظيمات الإرهابية خاصة تنظيم "القاعدة". ومن أمثلة ذلك: الجماعة الإسلامية المسلحة التي تأسست في الجزائر عام 1992م، والتي أعلنت الحرب على النظام والمجتمع.

لقد كانت نيجيريا من أوائل الدول التي أعربت عن مساندتها للعمليات العسكرية الأمريكية والبريطانية في أفغانستان، حيث توجه الرئيس النيجيري (أوباسانغو) إلى الولايات المتحدة في نوفمبر2001 للتعبير عن تضامنه معها،

وأكد خلال الزيارة أنه لابد من محاربة الإرهاب حتى يتم القضاء عليه. كما أكد على ضرورة استمرار التحالف الدولي ضد الإرهاب للوصول إلى عالم أكثر أمنًا وسلمًا. وأوضح الرئيس النيجيري في مؤتمر صحفي في البيت الأبيض عقب لقائه بالرئيس الأمريكي أن الشعوب لابد أن تدرك أنها ليست محصنة من الإرهاب. لكنه أشار إلى ضرورة التمييز بين الإرهاب وأي دين يتخذ كستار لممارسة العمليات الإرهابية (Sam, p 29).

أما الدول الإفريقية الأخرى ذات الأغلبية الإسلامية فقد تفاوتت ردود أفعالها: ففي النيجر صرح الرئيس (مامادو تانغا) بأن الحرب ضد أفغانستان طبيعية، وأنه يأمل بانتهائها سريعًا وعودة السلام إلى المنطقة. وعلى الجانب الآخر عبرت بعض الدول عن تخوفها من الكوارث الإنسانية التي سوف تسببها هذه الحرب: ففي اجتماع اللجنة المشتركة بين الجزائر وجنوب إفريقيا حث رئيسا البلدين الولايات المتحدة على الأخذ بالحيطة والحذر في حملتها ضد الإرهاب حتى تتجنب الخسائر على مستوى أرواح الأبرياء. ونادى الرئيس الجزائري السابق (عبد العزيز بوتفليقه) بضرورة صياغة اتفاقية دولية جديدة لمكافحة الإرهاب.

وكانت جنوب إفريقيا قد أعطت موافقتها الضمنية على حرب الولايات المتحدة ضد أفغانستان: إذ صرح نائب وزير خارجيتها أن حكومته تعترف بحق الإدارة الأمريكية في النيل من منفذي العمليات الإرهابية وتنفيذ العدالة. لكنه أشار في نفس الوقت إلى قلق حكومته بشأن المأساة الإنسانية التي ستسفر عنها هذه الحرب. ودعا الولايات المتحدة إلى التركيز على تعقب العناصر الإرهابية التي قامت بالهجوم فقط. كما طالبت الولايات المتحدة بضرورة تقديم دليل قوي قبل اتخاذ أية إجراءات: حيث أكد بيان مجلس وزراء جنوب إفريقيا على أن أي عملية عسكرية يجب أن تقوم على حجة دامغة وليس مجرد الظن.

الاستغلال والتوظيف السياسي الداخلي للحرب على الإرهاب

لم يكن موقف الدول الأخرى مختلفًا في هذا الإطار، بل إن بعض الحكومات حاولت استغلال هذه الأحداث لصالحها وذلك من أبعاد مختلفة: فقد اتهمت المعارضة رئيس غامبيا (يحيى جامع) بالإنتهازية السياسية لما اعتبرته

مبالغة منه في إبداء تأييده للولايات المتحدة. وكان الرئيس الغامبي قد أعلن يوم11 سبتمبر إجازة وطنية عامة في البلاد لإحياء ذكرى سبتمبر، وهو ما اعتبرته المعارضة محاولة من الرئيس للتقارب مع الإدارة الأمريكية التي تعتبره من القادة المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان في القارة الإفريقية. من جانب آخر، اتهمت المعارضة الكينية الحكومة بأنها بالغت في رد فعلها تجاه أحداث سبتمبر لجذب انتباه الإدارة الأمريكية لموقفها بعد أن قاد الرئيس الكيني (دانيال آراب موى) مظاهرات في شوارع نيروبي مؤيدة للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب. وفي أوغندا أكد الرئيس (يوري موسيفيني) أن أوغندا كانت من أول ضحايا نشاطات أسامة بن لادن، إذ إن عناصر قوات التحالف الديمقراطية المناهضة للحكومة الأوغندية تدربت في معسكرات ابن لادن ونفذت عدة هجمات في أوغندا وقتلت مواطنين أوغنديين أبرياء انطلاقا من قواعدها في الكونغو الديمقراطية. وقد بلغت محاولة استغلال وتوظيف الظاهرة حد اتهام موسيفيني جيش الرب الأوغندي المسيحي -والذي وضعته الولايات المتحدة على قائمة التنظيمات الإرهابية -بتلقي مساعدات من بن لادن وهو الأمر الذي أصبح غير مقبول من الناحية المنطقية (African Press, 2001, p14).

من جهة أخرى، استغل مجلس الأساقفة في أوغندا أحداث سبتمبر لمطالبة الرئيس بسحب عضوية أوغندا من منظمة التعاون الإسلامي: حيث طالب المجلس في بيان أصدره في 3 فيفري 2002، بالإنسحاب الفوري لأوغندا من منظمة التعاون الإسلامي، الأمر الذي قوبل بالرفض الشديد من الرئيس موسيفيني، وقد تجنب التعليق على مطالب مجلس الأساقفة واصفا إياهم بالنفاق وخيانة المبادئ المسيحية (Business day, 2001, p 8).

من جهة ثالثة، استغلت المعارضة الصومالية هذه الظروف الدولية، وأعلنت استعدادها للتعاون مع واشنطن التي أرسلت ما يقارب تسعة ضباط أمريكيين إلى مدينة (بيداو) لإجراء محادثات مع زعماء الفصائل الصومالية المختلفة. وقد ادعت المعارضة الصومالية -على رأسها مجلس المصالحة- أن الصومال أصبحت مأوى للإرهابيين. وادعى (حسين عيديد) رئيس مجلس المصالحة أن هناك ثمانية أشخاص من أعضاء تنظيم القاعدة دخلوا إلى الصومال في جانفي 2002

وانشأوا تنظيمًا جديدًا. كذلك اتفق زعماء الحرب في مجلس المصالحة على تشكيل جيش موحد يمكن من خلاله الإطاحة بالنظام دون الحاجة إلى التدخل العسكري الأمريكي، وقد ساهمت إثيوبيا بإرسال حوالي سبعين ضابطًا إثيوبيًا مع عدد من المعدات العسكرية اللازمة إلى جنوب غرب الصومال قصد تدريب قوات المعارضة الصومالية التي وصل عدد مقاتليها في الميليشيات الموحدة والتي تم تكوينها من عدة قبائل إلى ما يزيد عن ثمانية آلاف مقاتل. وقد اعتمدت الولايات المتحدة في أنشطتها الاستخباراتية على جماعات المعارضة بالإضافة إلى الدور الاستخباراتي الإثيوبي (Alfred, 2001, p 11).

وحرصت الحكومة الانتقالية في الصومال على تأكيد استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة وصرح رئيس الحكومة الانتقالية آنذاك (حسن أبشر فرح) أن بلاده ترحب بنشر فرق عسكرية أمريكية في الصومال للتحقيق في احتمال وجود عدد من أعضاء تنظيم القاعدة. كما أنشأت الحكومة الانتقالية قوة خاصة لمكافحة الإرهاب مهمتها صياغة سياسة وطنية شاملة لمكافحة الإرهاب يرأسها وزير الداخلية، ويشترك فيها وزراء العدل والدفاع والثقافة والمدعي العام، ونائب رئيس جهاز المخابرات ورئيس شرطة العاصمة مقديشيو. لكن الحكومة الانتقالية حرصت في الوقت ذاته على نفي وجود أية عناصر إرهابية في الصومال، مشيرة إلى أن تنظيم الاتحاد الإسلامي قد تشتت وفقد قدرته على إيواء الإرهابيين أو المشاركة في العمليات الإرهابية وأن معظم عناصره غادرت البلاد (نصر الدين، 1997، ص 28).

وبذلك ظهرت القوى الصومالية المتنازعة في سباق من أجل التعاون مع الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب وهذا قصد الاستفادة من دعم الولايات المتحدة على حساب الطرف الآخر: فالرئيس الانتقالي آنذاك (صلاد حسن) كان يريد البقاء على رأس السلطة حتى لو كانت محصورة فقط في جزء من العاصمة مقديشيو وأقاليم محدودة خارجها، أما المعارضة فكانت تريد الإطاحة بالرئيس الانتقالي عن طريق عرض الأدلة على تورطه مع الاتحاد الإسلامي، أما الكيانات التي أعلنت استقلالها من جانب واحد فتريد وعدًا

أمريكيًا بالاعتراف بها ككيانات مستقلة(UN Integrated Regional Information networks, 2002, p 37).

وفي إطار محاولة الاستغلال والتوظيف أكدت جبهة البوليساريو أن المغرب حاول استغلال أحداث سبتمبر للتأثير على الولايات المتحدة الأمريكية ودفعها نحو تأييد الموقف المغربي في قضية الصحراء المغربية، مقابل تأييد المغرب للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، لكن منسق بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء المغربية أكد أن المغرب لن تستطيع الاستفادة من هذا الموقف كونها ليس لديها ما تقدمه بشكل يتميز عن الدول الأخرى في المنطقة.

دعم غير مشروط للحرب الأمريكية ضد الإرهاب ضريبة استمرار الأنظمة.

في الحقيقة، هناك دول استفادت بالفعل من دعمها للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب: فقد استفادت موريتانيا من قرار واشنطن بإلغاء الديون المستحقة عليها. وظهر ذلك مرتبطًا مع الموقف الموريتاني الداعم للولايات المتحدة، وهذا عندما زار وفد عسكري أمريكي موريتانيا وأرسى بعض أسس ومنطلقات التعاون العسكري بين الولايات المتحدة وموريتانيا. وقد اتفق الجانبان على مواصلة اللقاءات والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب. ففي حين وجه الرئيس الليبي آنذاك (معمر القذافي) انتقادات حادة للولايات المتحدة واصفًا سياساتها بالعجرفة ومحاولة فرض الحلول على العالم، إلا أنه عرض في الوقت نفسه استعداده للتعاون على المستوى الاستخباراتي، وتقديم المعلومات قصد تسهيل العثور على ابن لادن. وذلك خلال لقائه مع وزير التعاون الدولي الفرنسي في أكتوبر 2001.

من جهة أخرى، استغلت بعض الحكومات الإفريقية أحداث سبتمبر لتصعيد مواجهتها ضد حركات التحرر الوطني والجماعات المطالبة بالاستقلال، على غرار إثيوبيا التي صعدت الأجهزة الأمنية فيها درجة العنف الموجه ضد جبهة (الأورومو)، حيث استخدمت خلالها أعنف الأساليب لمواجهة مظاهرات طلاب (الأورورمو) الذين تظاهروا احتجاجًا على التهميش المتزايد الذي تُعاني منه المقاطعات والأقاليم التي يقطنون فيها. كما تصدت الأجهزة الأمنية لتلك المسيرات السلمية التي شارك فيها بعض الطلاب وهذا بعد رفض

الحكومة الإقليمية لمطلبهم المتعلق بعقد لقاء قصد مناقشة أوضاع طلبة الأورومو (UN) Integrated Regional Information networks, 2002, p 41.

ونتيجة لتلك الانتهاكات، انتقدت منظمة هيومان رايتس ووتش - Human Rights Watch ممارسات الحكومة الإثيوبية وطالبت بإطلاق سراح المعتقلين من طلبة الأورومو، كما طالبت، في نفس الوقت، الحكومة الإثيوبية بمحاكمة المسؤولين عن قتل بعض الطلبة المتظاهرين(Afrol news, 2002, p7).

أما في زيمبابوي فقد تم اتهام بعض المعارضين بأنهم إرهابيين واستخدام القوانين القائمة واستحداث قوانين أخرى لتقييد المعارضة وتضييق نطاق حركتها في ظل المصاعب العديدة التي يواجهها نظام روبرت موغابي وتراجع شرعيته (This Day (Lagos), 2001, p 17).

قراءة في أهم التنظيمات الإرهابية في شرق وغرب أفريقيا:

أشار تقرير الخارجية الأمريكية حول الإرهاب في العالم لسنة 2018 إلى تواجد حوالي 64 حركة متطرفة في أفريقيا، فالكثير منها غير معروف أو لم تسلط عليه الأضواء الإعلامية لحد الآن، وهو ما يزيد من التعقيد والغموض على خريطة التنظيمات في القارة. كما ويشير نفس التقرير إلى أن أغلب تلك التنظيمات تتركز في شرق وغرب أفريقيا على غرار كل من بوكو حرام النيجيرية، وحركة الشباب في الصومال، والقاعدة في بلاد المغرب، وحركة أنصار الدين في مالي، وغيرها كثير في المنطقة (https://www.state. gov). غير أن الدراسة ستركز من خلال هذا العنصر على أهم التنظيمات الأكثر تأثيرا على معادلة الأمن الإقليمي، وهي كالآتي:

تنظيم حركة شباب المجاهدين

أولا: نشأة وتأسيس الحركة: نشأت حركة الشباب المجاهدين -كحركة مستقلة-منذ عام 2007م، أي عقب إعلان انشقاقها عن اتحاد المحاكم الإسلامية وهذا بعد أن كانت الجناح العسكري له. وهى بذلك كانت امتدادا للإتحاد الإسلامي المتواجد في الصومال منذ ثمانينيات القرن العشرين، الذي اضطر إلى القيام بمراجعات في تسعينيات نفس القرن، وقد رفض عدد من أعضائه هذه المراجعات واستمروا في نهجهم المتشدد وكانوا نواة هذه

الحركة، غير أن هذه الأخيرة أعلنت عن نفسها كحركة مستقلة من خلال ما يلى:

الإعلان الرسمي عن استقلالها في شهر ديسمبر عام 2007 بقيادة "أحمد عبدي غودني (أبو الزبير)"، وهذا عقب انسحابها من اتحاد المحاكم الإسلامية الذي استطاع السيطرة على العاصمة مقديشيو لمدة 6 أشهر. ورأى البعض قدرته على معالجة انهيار الدولة الصومالية، غير أن الغزو الإثيوبي للصومال في 2006 أدى إلى تفكك إتحاد المحاكم، وهو ما ساعد على بروز حركة الشباب بعد ذلك.

ظهور الحركة على أنها الأكثر قوة وفاعلية على أرض الواقع، مع استفادتها من الدعم الشعبي الكبير وهذا بسب مقاومتها الجدية والمنظمة ضد الوجود العسكري الإثيوبي، والحاقه الهزيمة، حيث اضطرت إثيوبيا إلى سحب قواتها والخروج من الصومال سنة 2009 م.

التوافق الأيديولوجي بين الحركة وتنظيم القاعدة، والذى ظهر في إطار السعي إلى دعم وتطبيق قوانين الشريعة، مع نفيها للإرتباط التنظيمي بها، فعلى سبيل المثال: عندما سُئل "مختار روبو" القيادي بالحركة عن علاقة الشباب بتنظيم القاعدة في حوار له مع قناة (الجزيرة) عام 2009 أوضح أن العلاقة هي عبارة عن تأييد فكري فقط، ولم تصل إلى درجة الإنضمام على المستوى التنظيمي (توفيق، 2013، ص ص 19– 20).

ثانيا: أهداف حركة شباب المجاهدين (نرمين، ص 28)

تتمثل أهداف حركة شباب المجاهدين في الصومال في كل مما يلى:

إعلان الحركة أن هدفها الرئيسي هو "رفع راية الجهاد" وذلك من أجل تخليص الصومال من إثيوبيا وحلفائها، والعملاء الصوماليين العلمانيين، مع مهاجمة قوات حفظ السلام على اختلاف جنسياتهم.

إقامة خلافة إسلامية مبنية على الفكر الوهابي في منطقة القرن الأفريقي.

إقامة الإمارة الإسلامية في الصومال على غرار دولة العراق الاسلامية، والإمارة الإسلامية في أفغانستان (تحت حكم طالبان).

تطبيق الشريعة الإسلامية على فهم ومنهاج السلفية الجهادية. ويتركز نشاط الحركة في مجال تطبيق الشريعة على الجوانب العقابية والجنايات، ولا تولي الإهتمام الكافي لجوانب العدالة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية.

إستمرار ومواصلة عملياتها العسكرية الجهادية حتى تحقيق النصر أو الموت من أجلها (النكاية بالعدو أو نيل الشهادة). ولتحقيق هذا الهدف فتحت الحركة معسكرات لإعداد وتأهيل وتدريب المقاتلين من جميع أقطار البلاد وخارجها (نيرمين، ص 92).

ثالثا: رد الفعل الإقليمي تجاه حركة شباب المجاهدين

رد فعل أوغندا: (نيرمين، ص 96)

تعتبر أوغندا من أول الدول الاتي شاركت في بعثة "أميسوم" بالصومال، فقد دفعت بنحو 1600 جندي للصومال، في الوقت الذي ترددت فيه الكثير من الدول من القيام بهذا الأمر، وهذا بالرغم من أن أوغندا تعد أكثر الدول استقرارا في منطقة القرن الأفريقي وذلك بفضل الدعم المالي والعسكري الذي تقدمه لها الولايات المتحدة ودول أوروبية أخرى على غرار كل من بريطانيا وفرنسا. غير أن ذلك لم يجنبها التعرض لهجمات قوية من حركة شباب المجاهدين ردًا على تواجدها في الصومال وعدم استجابتها لنداءات الحركة بسبب قواتها.

من جهة أخرى، تعرضت أوغندا لتفجيرين مزدوجين استهدفا مقريين مهمين في كمبالا في جويلية 2010، وأديا إلى مقتل 74 شخصًا وجرح مئات آخرين، أحدهما استهدف مقهى "القرية الأثيوبية"، وهو مكان أغلب رواده من الإثيوبيين والأجانب. وحمل التفجير رسالة إلى العدو التقليدي للإسلاميين الصوماليين. والثاني استهدف "نادي الرغبي" وهو مكان راق وشهير يرتاده عدد من الدبلوماسيين الغربيين المقيمين في أوغندا.

من هنا، فإن ما كانت تبحث عنه حركة الشباب وراء التفجيرين لم يكن فقط العدد الكبير من القتلى، وإنما استهداف دولة حليفة للولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب بمنطقة شرق أفريقيا: حيث يرى بعض الخبراء الأمريكيين أن لأوغندا دور هام وكبير في عملية تنفيذ الإستراتيجية

الأمريكية في منطقة شرق أفريقيا في المراحل القادمة، وذلك من أجل مواجهة الإسلاميين في الصومال من جهة ودعم دولة جنوب السودان من جهة أخرى. وذكر تقرير صادر عن مجلس الأمن الدولي أن اعتداءات كمبالا هذه، كشفت للمرة الأولى الإمكانيات التي يمتلكها الشباب للتخطيط وتنفيذ اعتداءات خارج الحدود. ومن ثم، فإن هذه التفجيرات عكست مرحلة جديدة في الإستراتيجية العسكرية للحركة، حيث اتضح خلالها قدرة الحركة على ضرب أهداف محددة خارج الصومال.

- إثيوبيا: (نيرمين، ص 98)

يوجد عداء تاريخي بين كل من الصومال وإثيوبيا وذلك منذ أن سعى (منليك الثاني) إمبراطور الحبشة من أجل توسيع رقعة إمبراطوريته وذلك على حساب الصومال. وتمت مكافئته من طرف بريطانيا بالتنازل عن إقليم الأوغادين عام 1897م، وهذا بسبب مساعدته لها في مواجهة الثورة المهدية في السودان. وبعد خروج بريطانيا من الصومال عام 1960م أصبح الإقليم تابعًا بشكل رسمي لإثيوبيا. ومنذ ذلك التاريخ ظلت مشكلة ضم إقليم الأوغادين أحد أبرز أسباب الخلاف الرئيسية بين الطرفين. ليتطور الأمر بينهما إلى حد الحرب على الإقليم وذلك عام 1978م، وهُزمت خلالها الصومال بقيادة (سياد برى). وكانت من تداعيات تلك الحرب اعتراف حكومة (برى) في نفس العام بالحدود الاثيوبية التي تضم الأوغادين. لكن الخلاف تجدد مرة أخرى وهذا بعد سقوط (سياد برى) وظهور قوى إسلامية على الساحة وفي مقدمتها الإتحاد الإسلامي الذي طالب بعودة الأوغادين وباقي أجزاء الصومال الكبير، بما فيها جيبوتي وإقليم إنفدي في كينيا، إلى الصومال الأم.

وسارت على نهجه معظم الحركات الإسلامية الأخرى وعلى رأسها حركة الشباب، لذا جعلت أثيوبيا في مقدمة أولوياتها مواجهة التيار الإسلامي في الصومال، وهذا بالتعاون مع كينيا وتحت الرعاية الأمريكية. لأن قيام صومال قوية سيؤثر سلبا على دور أديس أبابا في المنطقة، وهذا ما لا تريده واشنطن. لتقوم أديس أبابا على إثر ذلك باجتياح آخر للصومال وذلك في الثالث عشر من

ديسمبر2011 حيث قامت بمهاجمة موقع الشباب في مدينة بلدوين، لتنجح في توجيه ضربة قوية للحركة أدت إلى إخراجها من بلدوين.

وعلى الرغم من الإستياء الشعبي جراء هذا التدخل، فإن الإتحاد الأفريقي أعلن تأييده له، وكان ذلك في بيان صدر في أعقاب اجتماع عُقد في إثيوبيا حضرته الدول الأعضاء.

وبهذا يتضح أن التدخل الأثيوبي يأتي استمرارا لتوجه أديس أبابا نحو تفكيك الصومال، ورغبتها في إبقائه داخل حالة فوضى مستمرة، وهذا قصد الإستفادة من الخيرات البرية والبحرية للدولة المفككة، وكذا الإستيلاء على منابع لاستيراد البضاعة والسلع التجارية كآلية تعويضية نظرا وكونها دولة حبيسة في القرن الأفريقي. وخير دليل على ذلك ميناء بربرة الخاضع لإدارة أرض الصومال والذى تستغله إثيوبيا بمقابل ضئيل جدًا.

- كينيا: (نيرمين، ص 99)

تدخلت كينيا عسكريًا إلى جانب الحكومة الإتحادية الإنتقالية في جنوب الصومال وهذا في أكتوبر2011، تحت ذريعة محاربة حركة الشباب التي اتهمتها بخطف وقتل موظفي إغاثة أجانب داخل أراضيها. وفي شهر ديسمبر من نفس السنة، قررت أن تضم قواتها إلى قوات "أميسوم" (بعثة الإتحاد الأفريقي في الصومال). ولم يتوقف الأمر على التدخل البرى فقط، وإنما كان لكينيا تواجد ملحوظ ضمن القوات التي تُكافح ضد اختطاف السفن قبالة السواحل الصومالية - وهو ما يعرف ب"القرصنة"- حتى أن قرار مجلس الأمن رقم 2020 أثنى على هذا الدور. وتُعد هذه هي المرة الأولى التي تتدخل فيها كينيا عسكريًا في الصومال، غير أن الإهتمام الكيني بالأزمة الصومالية ليس حديثًا، وإنما يعود إلى مرحلة استقلال كينيا عن بريطانيا بسبب ضم الإستعمار البريطاني إقليم (انفدى) الذي يقع جنوب شرق الصومال، ويشكل حاليًا الإقليم الشمالي لها. ورفضت -عقب الإستقلال - إعادته إلى الصومال بالرغم أن 90٪ من سكانه هم صوماليون. وهو ما أدى إلى اندلاع مناوشات عسكرية بين كل من الصومال وكينيا وذلك خلال الفترة الممتدة بين 1963-1966 م. وهو ما دفعها إلى إرساء تعاون وثيق مع أثيوبيا قصد إنشاء جبهة

مشتركة ضد المطالب الصومالية. ومنذ ذلك التاريخ اختلفت أدوات التدخل الكيني في الصومال: فمن جهة كان التدخل سياسيًا وذلك عبر استضافتها للعديد من جولات مفاوضات المصالحة الوطنية الصومالية والتي عُقدت في مدينة ألدوريت (2002-2004).

ومن جهة أخرى كان التدخل عسكريًا وغير مباشر ذلك عن طريق دعمها لبعض حركات المعارضة للأنظمة المتعاقبة. وأخيرًا عن طريق التدخل العسكري المباشر في الأراضي الصومالية. حيث أثار هذا التدخل خلافات سياسية في الصومال بين مؤيد له ومعارض: فالمؤيدين رأوا أنه مهم وذلك من أجل محاربة خطر حركة الشباب.

أما المعارضين فلقد أكدوا أنه يأتي في سياق السيطرة على الثروات الطبيعية للبلاد، وأن شعار محاربة الإرهاب المتمدد في مناطق القرن الأفريقي يظل مجرد عبارات للإستهلاك الإعلامي، وأنها لم تتدخل سوى من أجل السيطرة على الثروات الخام الموجودة فوق شواطئ (كيسمايو)، وكذا إقامة منطقة عازلة بطول 100كم داخل الأراضي الصومالية المتاخمة للحدود الكينية. وكانت كينيا قد طرحت من قبل مبادرة تستهدف إقامة منطقة عازلة تحت إسم (غوبالاند) أو (أزانيا)، وذلك من أجل منع هجمات الشباب المجاهدين، إلا أن الجانب الصومالي رفض هذا الأمر، نظرًا لما يمكن أن يثيره من صراعات قد تفجر حربا أهلية جديدة في المنطقة.

لهذا سعت كينيا من أجل تنفيذ هذا المخطط بنفسها، هذا بالإضافة إلى أطماعها التوسعية في الصومال، حيث سبق وأن وقعت مذكرة تفاهم مع الصومال عام 2009، تقضى بإعادة ترسيم الحدود الواقعة بين البلدين، غير أن البرلمان الصومالي رفض تلك الإتفاقية بالأغلبية (http://www.qiraatafrican.com).

تنظيم جيش الرب للمقاومة

أولا: نشأة وتأسيس تنظيم جيش الرب

تأسس جيش الرب عام 1986م على يد سيدة تدعى "أليس أوما". وفي عام 1987، تولى ابن أخيها "جوزيف كوني" رئاسة التنظيم، بالرغم من كونه

مطاردًا من طرف المحكمة الجنائية الدولية بتهمة اقتراف جرائم ضد الإنسانية وهذا منذ عام 2005. لينوب عنه بعد ذلك الرجل الثاني في التنظيم "فنسنت أوتي". ويقدر عدد أفراد جيش الرب ما بين 150 إلى 200 ألف من المقاتلين معظمهم من الأوغنديين، كما ويشكل الأطفال ما بين سن 11 و15 عامًا نسبة 80٪ من أعضاء جيش الرب، حيث يبلغ عدد هؤلاء الأطفال بحسب تقديرات منظمة اليونيسيف 40 ألف طفل مجند.

من جهة أخرى، يعتبر جيش الرب للمقاومة (LRA) واحدًا من أسوأ جيوش المتمردين سمعةً في العالم، إذ شكل بقيادة "جوزيف كوني" ورجله الثاني في القيادة "فنسنت أوتي" معارضة مسلحة ضد الحكومة الأوغندية والرئيس "يوري موسيفيني" وهذا منذ عام 1987م. واتسم النزاع بضراوته الوحشية وبالمناورة السياسية والدعاية وهذا من كلا الطرفين، فقد خاض جيش الرب للمقاومة حربًا عن طريق شن هجمات عنيفة وأعمال خطف، لترد الحكومة الأوغندية على ذلك عن طريق عنف هيكلي شامل ضد جميع أهالي شمال أوغندا، وهو ما عرض كلا من شمال أوغندا وأجزاء من شرق أوغندا إلى عمليات تهميش منهجية، حيث لجأت الحكومة من خلال تكتيكاتها الحربية إلى محاصرة سكان تلك المناطق من خلال ما يسمى بـ (القرى المحمية)، وهي في الحقيقة عبارة عن معسكرات تشريد ظروفها غير إنسانية.

ثانيًا: أهداف وعقيدة تنظيم جيش الرب

أ. أهداف تنظيم جيش الرب: وتنحصر فيما يلي:

الإطاحة بالنظام الحاكم في أوغندا.

إقامة نظام ديني يحكم بالكتاب المقدس، العهد الجديد والوصايا العشر.

ب. عقيدة تنظيم جيش الرب: وتقوم على الآتي:

ضرورة تدريب الجنود وإعدادهم للقتال، حيث إن الجندي غير المستعد لن يجد نصرًا أبدًا بل غلبة وفقط.

وجوب إتباع الأوامر تمامًا أثناء المعركة، فالجنود الذين لا يتبعون الأوامر في المعركة عادة ما يُقْتَلون، كون عدم طاعتهم تعرض جماعتهم للخطورة.

إذا كنت تفتقر إلى القدرة الداخلية للإخلاص الملتزم، يكون السلاح الخارجي بلا فائدة. لكي تكون جندي فعال للمسيح عليك أن تلبس سلاح الله الكامل وتكون دائمًا مرتدي زي الحرب. كن على اتصال دائم مع قائدك. وإذا ما تم عرقلة الإتصال بين القائد وجنوده تكون هنالك كارثة.

ثالثًا: مناطق نفوذ تنظيم جيش الرب

- الحدود بين أوغندا والسودان.
- الأدغال الواقعة على الحدود الكونغولية الأوغندية.

ولقد زادت قوة هذا التنظيم منذ عام 1994، وهذا بسبب دعم السودان لها، كردة فعل سودانية على دعم أوغندا لمتمردي جنوب السودان وهذا قبل انفصال الجنوب عام 2011. وبعد انفصال هذه الأخيرة، سحبت السودان دعمها من جيش الرب، وأعلنت ذلك رسميًا في شهر أفريل من سنة2012، وذلك ردًا على اتهام أوغندا للسودان بتقديم السلاح والزي العسكري لـ"جوزيف كوني".

وتجدر الإشارة، أنه قبل تمُّرد جيش الرب للمقاومة، لم تكن هنالك نزاعات على الأراضي شائعة شمال أوغندا شائعة، وحتى عندما قامت هذه النزاعات، كانت مجرد مناوشات بسيطة بين الأفراد المتقاتلين على قطعة أرض أو نزاعًا على حدود الأراضي.

ومع تطُّور تمُّرد جيش الرب للمقاومة إلى مرحلة أكثر اضطرابًا من عام 1996 إلى أوائل عام 2000، أجبرت الحكومة الأوغندية آلاف الأشخاص على الإنتقال إلى مخيمات النازحين داخليُا والمعروفة أيضًا باسم "القرى المحمّية"، وهذا بهدف حماية الأرواح والممتلكات من اعتداءات جيش الرب للمقاومة. ونتج على إثر سياسة التخييم القسري التي انتهجتها الحكومة بقاء مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة دون أي استغلال، وهو ما عرضها للإحتلال والإستيلاء. لتصبح ظاهرة تكرار النزاعات وإعادة التهجير سمة ملازمة ومشتركة في منطقة البحيرات العظمى (منظمة العفو الدولية، 2015، ص ص 3- 5).

جماعة بوكو حرام

أولا: نشأة وتأسيس بوكو حرام

تأسست جماعة بوكو حرام أو "جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد" -والتي يعني اسمها باللغة المحلية "التعليم الغربي حرام"- عام 2002 على يد (محمد يوسف)، وهو شاب نيجيرى ترك التعليم في سن مبكرة، وحصل على قدر من التعليم الديني غير النظامي. وقد تشكلت جماعة بوكو حرام في الأصل من مجموعة من الطلاب تخلوا عن الدراسة في شمال شرق نيجيريا لتكون إحدى الحركات الدينية الملتزمة بإيجاد مجتمع قائم على تفسيرها الخاص لأحكام الشريعة الإسلامية. وأقامت الجماعة قاعدة لها في قرية (كاناما) بولاية (يوبه) شمال شرقي نيجيريا على الحدود مع النيجر. وفى عام 2009، وقعت مواجهات عنيفة بين كل من الجماعة من ناحية والشرطة والجيش من ناحية أخرى، شملت عدة ولايات شمالية، راح ضحيتها مئات أو آلاف من الضحايا من المدنيين، وانتهت بإعلان الحكومة النيجيرية مقتل جميع أفراد بوكو حرام، بما فيهم زعيم الجماعة "محمد يوسف". غير أن ذلك لم يشكل نهاية للجماعة، حيث نسب لها سلسلة من التفجيرات والهجمات التي شهدتها المناطق الشمالية الشرقية من (نيجيريا) وذلك في الفترة الممتدة بين سنتي 2010 إلى 2011، وأهم تلك التفجيرات طالت سوق (أبوجا) في ديسمبر 2010، إلى جانب تفجير مركز الشرطة في (مايدوكوري) في جانفي2011، وكذا تفجير مكتب تابع للجنة الإنتخابية الوطنية المستقلة الواقع في (مايدوكوري) وكان ذلك في شهر أفريل 2011، دون نسيان تفجير مقر الأمم المتحدة في (أبوجا) في شهر أوت من سنة 2011.

ثانيًا: الملامح الفكرية لجماعة بوكو حرام

ترتكز الملامح الفكرية لتلك الجماعة حول عدد من الأصول الفكرية، هي كما يلى: (Secretary General of the UN, 2015, p 11)

العمل على تأسيس دولة إسلامية في (نيجيريا) بالقوة المسلحة.

الدعوة إلى التطبيق الفوري للشريعة الإسلامية في جميع الولايات النيجيرية.

عدم جواز العمل في الأجهزة الأمنية والحكومية.

رفض التعليم الغربي والثقافة الغربية بشدة.

تغيير نظام التعليم في (نيجيريا)، بالإضافة إلى كون بوكو حرام لا تختلط كثيرًا بالمجتمعات المتواجدة فيها، فهي تفضل الإنعزالية بصفة عامة (http://www.roayahnews.com).

ثالثًا: أسباب تنامي "بوكو حرام"

تتمثل عوامل تنامي جماعة بوكو حرام وزيادة نشاطها فيما يلى:

سياسات الحكومات العسكرية والمدنية المتعاقبة في (نيجيريا)، والتي تستخدم العنف المفرط تجاه الحركات السياسية المناوئة لها، خاصة ضد جماعة بوكو حرام التي استطاعت أن تكسب العديد من الأنصار في أوساط الشباب. كما استطاعت أن تكسب تعاطف بعض المسلمين بسبب عمليات القتل البشعة والخارجة على القانون التي ارتكبتها الشرطة النيجيرية في حق أعضاء جماعة بوكو حرام، مما أسس نوعًا من التعاطف تجاه الجماعة من خلال تقديم يد العون والمساندة لها.

البعد العرقي الذى لعب دورًا كبيرًا في تنامى جماعة بوكو حرام: حيث تتشكل (نيجيريا) من قبيلتين كبيرتين، هما (الهاوسا) في شمال البلاد، وأغلبهم مسلمون، وقبيلة (الإيبو)، والتي غالبية أفرادها نصارى. فكثيرًا ما تحدث اشتباكات دينية وعرقية بين القبيلتين.

طرح جماعة بوكو حرام نفسها كمدافع عن الإسلام والمسلمين ضد النصرانيين، مما يعطي نوعًا من التعاطف من قبل بسطاء المسلمين تجاه الجماعة.

- تردي الوضع الإقتصادي.
- فساد النخبة السياسية (http://www.roayahnews.com).

رابعا: إنعكاسات عمليات بوكو حرام على الوضع الإقليمي

أثارت العمليات القوية التي تقوم بها جماعة بوكو حرام في نيجيريا قلق الكثيرين، وعلى رأسهم الحكومة النيجيرية، ودول الجوار، إضافة إلى الدول صاحبة المصالح الإقتصادية والنفطية في نيجيريا, وذلك بسبب ما يلى:

ضم هذه الحركة لآلاف من المقاتلين.

إحتمال حدوث تحالف مستقبلي بين حركة الإصلاح بـ (دلتا النيجر) وجماعة بوكو حرام في الشمال، مما يؤدى إلى عدم استقرار الأوضاع الأمنية في مناطق إنتاج النفط، حيث تمتلك نيجيريا أكثر من 2.6٪ من احتياطيات النفط العالمية.

تحول المنطقة إلى معقل للجماعات المسلحة، بسبب الفساد والفقر المستشري في غرب إفريقيا اللذان يوفران تربة خصبة للإرهاب.

أثار تصريح رئيس الجماعة بالتحاق الجماعة بتنظيم القاعدة مخاوف من أن تصبح المنطقة مأوى للتيارات الجهادية العابرة للقارات، مثل القاعدة بكل صورها ونماذجها. بحيث تُصبح المنطقة (أفغانستان جديدة) تأوي إليها كل التيارات الجهادية، وتُصبح قاعدة لتهديد الأنظمة والدول المحيطة بالمنطقة.

وكانت من أهم تداعيات عمليات بوكو حرام: إنخفاض إنتاج نيجيريا من البترول لأول مرة وذلك عام 2014 ليصل إلى 1,4مليون برميل يوميًا وهو ما ينذر بصعوبات اقتصادية مستقبلا في هذه البلاد (https://arabic.rt.com).

معادلة الرعب الجديدة وأثرها على أمن منطقتي شرق وغرب أفريقيا

فتحت قنوات التواصل بين تنظيم "داعش" في ليبيا و"بوكو حرام" في نيجيريا مع تنامي علاقات التعاون بينهما مؤخرا خطوة يمكن أن تكون مقدمة لعمل إجرامي أكبر ونشاط إرهابي كبير خلال المرحلة المقبلة، خاصة في منطقتي شرق وغرب إفريقيا ويمكن أن تطال منطقة الشمال الأفريقي، وهو ما قد يفرض كذلك ضغوطًا أكبر على الدول الغربية خاصة تلك التي لديها مصالح في المنطقة. ففي الفترة الأخيرة، بادرت جماعة بوكو حرام بإرسال مقاتلين من صفوفها لدعم جهود تنظيم داعش في مدينة سرت الليبية قصد فك الحصار المفروض عليه من قبل الجيش الليبي، وقد ساعدت بعض العوامل على هذا التنسيق الإرهابي، وهي كالآتي:

- حالة الفراغ الأمني في ليبيا.
- صراع السياسيين والكتائب المسلحة على السلطة.
- ضعف الرقابة على الصحراء الليبية.

- ضعف الرقابة على طرق التهريب المليئة بالثغرات والتي تربط الدول الأفريقية بليبيا.

إن أقوى مؤشر على وجود التعاون بينهما، هو: عندما تم القبض مؤخرًا من طرف جهاز مكافحة الإرهاب في مدينة (سبها) - والتي تقع على بعد 700 كلم جنوب طرابلس - على مجموعة من المتسللين الأفارقة الذين ينتمون إلى حركة بوكو حرام وهم في طريقهم إلى مدينة سرت. من جهة أخرى، ساهم التحالف بين هذين التنظيمين اللذان يُعدان من أكثر التنظيمات الإرهابية دمويَّة في منطقة شمال إفريقيا ودول الساحل والصحراء، في زيادة تعميق مخاوف دول المنطقة من إمكانية تشكيلهم لحزام إرهابي يربط بين منطقتي شمال إفريقيا وغربها والضرب بشكل أقوى. بالإضافة إلى خطورة التهديدات التي يمكن أن يشكلها هذا الإتحاد على المصالح الإقتصادية والإستراتيجية لبعض دول المنطقة، والتي غالبًا ما تكون الهدف المفضل لأية جماعة إرهابية (عسكر، 2015، ص 17).

كما يُعدّ تقاطع التنظيمين من حيث الأهداف والمواقف والأيديولوجية سببًا كافيًا لإعلان تنظيم بوكو حرام ولاءه لتنظيم داعش، فهذا الأخير يسعى ومنذ فترة من أجل السيطرة على أكبر مساحة جغرافية في المنطقة وذلك من أجل تثبيت استراتيجيته التي تقوم في جزء مهم منها على الدخول إلى منطقة شمال أفريقيا والتي يطلق عليها إسم "بوابة روما". وعلى هذا الأساس من المرجح أن يسمح الإتحاد مع "داعش" لـ"بوكو حرام" بنشر أفكاره وتعزيز مكانته. كما سيجد هذا التنظيم في الأراضي الليبية المتصلة مع النيجر وتشاد، فرصة ذهبية للتمدد ولرفع سقف طموحاته للدخول إلى منطقة شمال أفريقيا ومنها إلى أوروبا. إذ تمكنت حركة بوكو حرام من فتح خطوط إمداد جديدة بالأسلحة لدعم عناصرها من ليبيا والبعض الآخر من وسط إفريقيا وتشاد والسودان، مستعدة في ذلك من أجل توسيع عملياتها العسكرية في تلك المناطق.

مقابل ذلك، سيصبح تنظيم داعش بعد اندماجه مع بوكو حرام تنظيما عابرا للحدود تجسيدًا لشعاره "باقية وتتمدد". كما سيتمكن، من جهة أخرى، من إيجاد ملجأ للهروب نحو بلدان غرب إفريقيا في حالة ما إذا حدث أي تدخل

عسكري ضده في ليبيا، إضافة إلى كونه سيستفيد من خطوط إمداد جديدة لمقاتليه بالأسلحة.

فأمام الضغوط العسكرية التي تتعرض لها جماعة بوكو حرام من طرف التحالف العسكري الأفريقي، أصبحت ليبيا الغارقة في الفوضى بيئة مناسبة للعمل الإرهابي، لذلك من المتوقع أن تشهد تدافع أكبر لمقاتلي بوكو حرام على مدينة (سرت) الساحلية. وهو ما قد يؤدي إلى موجة من العنف تستهدف دول وشعوب المنطقة (http://elbadil.com).

معوقات إستراتيجية مكافحة الإرهاب في منطقتي شرق وغرب أفريقيا

هناك عقبات تقف أمام أهداف القوة الأفريقية المشتركة في القضاء نهائياً على تنظيمات إرهابية ناشطة في المنطقة آخذة في التمدد الجغرافي على غرار بوكو حرام. وأبرز تلك العقبات ما يلي:

أ- تضارب إستراتيجية التحالف الإقليمى (http://arabi.21com)

يفتقد التحالف الإقليمي ضد التنظيمات الإرهابية للرؤية الإستراتيجية علي المدى البعيد، والتي من شأنها القضاء على الجماعات المتشددة في منطقتي شرق وغرب أفريقيا بسبب ما يلي:

- عدم وجود ثقافة الحرب المحترفة في القارة الأفريقية.
- غياب التنسيق الإقليمي فيما يخص التعاون الأمني والاستخباراتي، وتأمين الحدود المشتركة بين دول المنطقة.
- وجود ساحة مفتوحة أمام التنظيمات الإرهابية للتنقل بحرية، وهو الأمر الذي أدى إلي مزيد من الفوضى والعنف.
- تباطؤ دول التحالف بشأن إنشاء قوة عسكرية مشتركة متعددة الجنسية،
- كان المفترض أن تبدأ مهامها بتاريخ 31 جويلية 2015، بعد أن عقد رؤساء أركان الدول الأفريقية المشتركة في التحالف الإقليمي قمة للإتفاق على تفاصيل نشر هذه القوة التي من شأنها القضاء تلك التنظيمات وخاصة "بوكو حرام"، مع القيام بتنسيق الجهود المشتتة فيما بين جيوش المنطقة (عسكر، ص 17).

ب- محدودية قدرات التحالف الإقليمي:

تعتبر قدرات التحالف الإقليمي محدودة وهذا لعدة أسباب يمكن ذكرها على النحو التالي:

- إفتقار معظم الجيوش الإفريقية للكثير من التكتيكات العسكرية المتقدمة، واعتمادها على تكتيكات تقليدية، مقابل تمتع التنظيمات الإرهابية بخبرة عميقة في حروب العصابات والتي عادة ما ترهق الجيوش النظامية.
- نقص العدد والعتاد بالنسبة للجيوش الإفريقية.
- غياب التنسيق بين مختلف الوحدات القتالية.
- غياب قيادة مركزية قوية.
- الفساد الذي أصبح منتشرًا في الجيوش الأفريقية، إضافة إلى كون الجيش في أفريقيا أصبح أحد العناصر المهمة والأساسية في الحفاظ على النظام السياسي القائم. فضلا عن عمليات الإدماج التي تعرضت لها بعض الجيوش الأفريقية، وهو ما كان لها أثر في اختراق صفوفها، خاصة في ظل إدماج عناصر كانت تابعة سابقاً إلى جماعات انفصالية مسلحة.

جـ- تراجع أولويات دول التحالف:

يعد هذا العنصر أحد أهم العقبات التي تعرقل التنسيق والتعاون فيما بين دول التحالف الإقليمي قصد التخلص من خطر تلك التنظيمات الإرهابية، والأمر يعود إلى الأسباب التالية:

- غياب إستراتيجية موحدة مبنية على أهداف جماعية.
- سعي كل دولة من أجل تحقيق أهدافها بشكل منفرد ومنفصل.
- إعطاء الأولوية للإستقرار الداخلي على حساب الإستقرار الإقليمي.
- سعي القوى الإقليمية المشاركة نحو انتزاع الزعامة في حربها ضد التنظيمات الإرهابية.
- أزمة التمويل (عسكر، ص 17):

يظل التمويل عائقاً مهما أمام التحالف الإقليمي ضد التنظيمات الإرهابية، وهذا راجع إلى ما يلي:

- محدودية الموارد الفردية لدول التحالف، مع تواضع إمكانياتها.
- إعتماد اقتصاداتها على توازنات هشة.
- عدم أهلية التسليح الذي تمتلكه هذه الدول لمواجهة حرب طويلة المدى ضد التنظيمات الإرهابية.

هـ- مخاوف إنتهاك السيادة (http://elbadil.com):

توجد حساسية مفرطة من جانب بعض دول التحالف بشأن التدخل في حدودها من قبل الأطراف الإقليمية أو الدولية. وعلى الرغم من قرار الإتحاد الأفريقي الصادر بشأن تشكيل القوة الإفريقية المشتركة في قمة أديس أبابا، والتي عقدت في جانفي 2015، حيث لم تُجز عبور الحدود، إلا أن القوات التشادية والنيجرية عبرت الحدود النيجيرية قصد ملاحقة عناصر "بوكو حرام"، وهو ما أثار استياءً شعبياً في نيجيريا.

و- تردي الأوضاع الإقتصادية (http://arabi.21com):

يمثل انتشار الفقر والبطالة في مناطق عدة من القارة الأفريقية خطرًا يهدد دول القارة، خاصة في منطقة غرب أفريقيا، وهذا بسبب ما يلي:

مساهمة تدهور الأوضاع الإقتصادية في تنمية أدوار ونفوذ التنظيمات الإرهابية، وذلك من خلال إمدادها بعناصر جديدة يسهل تجنيدها.

إستمرار اعتماد الدول الأفريقية في مواجهتها للتنظيمات الإرهابية على استراتيجيات أمنية أثبتت التجارب العديدة فشلها في العديد من المرات.

غياب الديمقراطية، والحكم الرشيد، واحترام حقوق الإنسان في دول أفريقيا، وهو ما يشجع بشكل ملحوظ على ظهور عناصر متطرفة، سعت وتسعى للإنضمام إلى تلك التنظيمات المتشددة والتي من شأنها أن تعصف بكيان الدولة.

خاتمة

يعتبر الإنخراط الأفريقي في الحرب الأمريكية على الإرهاب أحد البوابات الخلفية للإستراتيجية الأمريكية الجديدة للتغلغل في القارة، وبسط النفوذ، عبر الإنتشار العسكري والأمني الموازي لتمدد التنظيمات الإرهابية في القارة. فمحاربة الإرهاب أضحت إحدى الطرق الغربية للتغلغل في القارة الغنية بالثروات والغنية أيضًا بالصراعات، والجماعات المسلحة. وما يعزز من تنامي قيم التغلغل هو غياب التنسيق بين دول القارة خاصة في منطقتي شرق وغرب أفريقيا وهذا عند مواجهة التنظيمات الإرهابية. وهذا يعود لاعتبارات عميقة تعود أصلا إلى الإختلافات الثقافية والإجتماعية، فضلا عن التباينات على مستوى الأنظمة السياسية وهو ما يؤثر على مكوّنات أي شكل من أشكال التحالف الإقليمي ضد هذا النوع من التهديدات. فغياب وحدة الرؤية وعدم التنسيق تنعكس بالضرورة على قدرة التحالفات العسكرية الإقليمية على إعادة إحلال السلام، بشكل آني، في البلدان الأفريقية التي أنهكتها الهجمات الإرهابية. هذا إلى جانب بعض القوى الغربية ممّن تبحث عن التموقع في القارة الأفريقية، والتي تزيد من تعقيد المعركة على الإرهاب، وترفع من احتمالات الإبقاء على التحالفات العسكرية في مرحلتها الجنينية، في ظلّ غياب الإجراءات المدروسة والقادرة على التكيّف مع واقع البلدان الأفريقية.

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية

إبراهيم نصر الدين، (1997)، **الإندماج الوطني في إفريقيا: نموذج نيجيريا**، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي.

أحمد عسكر، (2015)، إشكاليات الفاعلية: لماذا أخفقت استراتيجيات مكافحة الإرهاب في إفريقيا؟، شهرية "**حالة الإقليم**"، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية.

تقرير منظمة العفو الدولية، (2015)، حملة الرعب التي تشنها بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا، وثيقة رقم 2015/3060/44.

ثلاث عقبات رئيسية أمام التحالف العسكري الإفريقي ضد بوكو حرام، (2015)، http://arabi.21com/story/3/854163-

رامي عاشور، (2015)، بوكو حرام وتهديدات الأمن الإقليمي في أفريقيا، شبكة رؤية الإخبارية، http://www.roayahnews.com/

روسيا اليوم، (2015)، بنين تدعم القوة الإقليمية ضد بوكو حرام بـ 800 جندي، https://arabic.rt.com/news/790181

شبكة "سكاي نيوز عربية"، (2015)، النيجر تعلن حالة الطوارئ في مناطق بوكوحرام.http://www.skynewsarabia.com/web/article

كين بوث وتيم ديوان، (2005)، **عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**، ترجمة صلاح عبد الحق، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات مترجمة.

محمود علي، (2015)، تحالف مواجهة بوكو حرام.. تكتل منع التمدد الإرهابي بإفريقيا، صحيفة "البديل"، http://elbadil.com/24/08/2015

مستقبل الصومال بعد استكمال بناء المؤسّسات.. الآفاق والتحديات، http://www.qiraatafrican.com/home/new.

محمد عاشور، (1997)، **الحدود السياسية وواقع الدولة في إفريقيا**، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي.

نرمين توفيق، (2013)، **"حركة الشباب المجاهدين بالصومال منذ 2007"**، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، رسالة ماجيستير، 2013.

ثانيا: باللغة الأجنبية

Alfred Wasika, (2001), Kampala on Bin Laden Hit List, New Vision, Kampala.

Ethiopian police slammed for killing protestors", (2002) afrol news, https://www.state.gov/wp-content/uploads/2019/04/crt_2017.pdf.

"Gaddafi offers to help Get Binladen", (2001), This Day (Lagos).

"Nations Ask for Caution in Anti-terror war", (2001), South African Press Association (Johannesburg).

"Opposition group urges international community to help", (2002), UN Integrated Regional Information networks.

"Pretoria says us must aim at culprits", (2001), Business day (Johannesburg).

Secretary General of the UN report on "Boko Haram" in the Security, (2015), Council session 2015/339, 2015.

Stefan Mair, (2003), "Terrorism and Africa: on the danger of further attacks in sub-Saharan Africa", Africa and Security Review vol 12, no 1.

Sam Makinda, (2006)," History and root causes of terrorism in Africa ,"in Wafula Okumu and Anneli Botha (eds), Understanding Terrorism in Africa: In Searching for an African Voice (Pretoria: Institute for Security Studies).

Ted Dagne, (2002), "Africa and the War on Terrorism", CRS Report for Congress (Congressional Research Service: the Liberary of Congress.

Western Sahara: 11Sept.hasn't influenced Western Sahara's Situation", (2002), Afrol news, www.afrol.com.